مرزوق الغانم متحدثا للصحافيين

يعقوب الصانع يشير باستمرار المجلس لأربع سنوات

بارك للشعب الكويتي وزف التهاني لكل مواطن طامح للتنمية ويريد لبلاده النهوض من جديد

الغانم: حكم «الدستورية» يساهم في إعادة الاستقرار ويفتح أبواب التعاون

الغانم يهنئ عبدالحميد دشتي

نبيل الفضل يتلقى التهاني من النواب

■ العمل «يدا بيد» والتعاون على وضع مصلحة المواطن الكويتي نصب الأعين

■ لدينا صفحة طويت بعد فترة من عدم الاستقرار بسبب ترقب حكم المحكمة

■ لن يعطلنا تقديم الوزراء استقالاتهم لأننا سنعقد جلسات إضافية حتى لو اضطررنا

■ فتحنا صفحة جديدة بغض النظر عن الاستجوابات ومن يحب الكويت يمنح المجلس فرصته

■ الحكم مهم وتاريخي ولطالما أعلنا قبل صدوره الاحترام له أياً كان

■ أبارك لدشتي والفضل بفوزهما وأقول لمعصومة والطاحوس أديتما ما عليكما

موعد على طرح الثقة، موضحا ان اليوم يتطلب من الحكومة ان تكون قريب من المجلس بعد ان حصنته المحكمة الدستورية ومن حق سمو رئيس الوزراء ان يختار اعضاء حكومته كيفما يشاء، ونحن نتطلع ان تكون الحكومة متعاونة مع المجلس فالوضع في البلد لايطاق ولا يتحمل.

بدوره، اعتبر النائب يعقوب الصانع «حكم الدستورية» تاريخيا وبوابة الاستقرار السياسي ولافتا الى حالة الاحباط التي انتابت الشعب من ابطال مجلسين متتالين وقال الصانع للصحافيين: «حملت في هذا الحكم مسؤولتين ، مسؤوليتي كنائب ينتظر الحكم، ومسؤولية الدفاع عن المجلس ككويتي محاميا، وداعيا عن الحكومة الى اختيار وزراء على قدر المسؤولية، الآن لا عذر للسلطتين التشريعية والتنفيذية، ونحن نريد تناغما حكوميا ونيابيا، وفضل الصانع: اختيار وزراء لديهم الخبرة والقدرة على التعامل مع المتغيرات، ولا يكون الاختيار عن طريق المحاصصة، مشيرا الى ضرورة اطلاع الحكومة الخلل الموجود وخصوصا التجاوزات التي حملتها تقارير ديوان المحاسبة.

وبشر الصانع باستقرار سياسي وتعاون نيابي يخدم التنمي، وسيسجل التاريخ الانجاز للمجلس، ومن يحاول وضع العصا في الدواليب وتعطيل مسيرة المجلس نقول له «اتقوا الله في الكويت اولا، والاجندات الخاصة لن توصلنا الى بر الامان».

من جهته، اعلن النائب عبد الحميد دشتي «انه سيقدم اليوم حزمة من القوانين الرامية الى تحصين العملية الانتخابية تفاديا لتكرار الاخطاء التي تحدث في نتائج الانتخابات، موضحا ان اي خطأ يجب ان يحسم قبل ان يبدأ المجلس اعماله».

وقال دشتي الذي حضر إلى المجلس فوز اعلان المحكمة الدستورية قول طعنه «ان الناخبين الذين صوتوا الىّ كانوا يتألمون لعدم تمكني من القيام بدوري، وهم موقنون بأنني نائب وممثل للشعب، لافتا الى ان الامر حسم الآن من قبل «الدستورية» وتنفس الشعب الكويتي الصعداء، وعموما اننا لم ؟؟؟؟ بالدكتورة معصومة المبارك، وانما الظروف اقتضت ذلك، والامر ينحسب على اسامة الطاحوس الذي حل بدلا من نبيل الفضل.

■ الصانع: الآن لا عذر للسلطتين ونترقب اختيار وزراء لديهم الخبرة والقدرة على التعامل مع المتغيرات

وحض دشتي النواب على الالتزام بالائحة مؤكدا انه سيتصدى لكل نائب لا يلتزم باللائحة والدستور لاننا نريد مجلسا ينجز ويعمل من اجل التنمية.

بدوره اعتبر النائب سلطان الشمري ان الحكم تاريخي اعادة الاستقرار لمجلس الامة وسيكون له انعكاسات ايجابية في الساحة السياسية والشارع الكويتي وسيعطي دفعة قوية لنواب مجلس الامة للتشريع بلا قيود.

وأضاف الشمري: طوينا صفحة وفتحنا صفحة جديدة وما نطمح له الآن هو تلبية طموحات الشعب الكويتي بالانجاز وانهاء التازيم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وكما تعلمون ان الحكومة بصدد اعادة تشكيلها ما ورد لنا لذلك اطالب بان تكون حكومة جديدة تكنوقراط ووزراء على قدر عالي من المسؤولية ونحن نثق باختيارات الشيخ جابر المبارك.

بدوره، طالب النائب حمدان العازمي رئيس الوزراء بتشكيل حكومي يتوافق مع تركيبة المجلس ويتسق مع تطلعات الشعب الكويتي الطامح الى الانجاز والتنمية.

وقال العازمي للصحافيين: «ان حكم الدستورية جاء مؤكدا لسلامة الاجراءات، وموثقا بدستورية وشرعية المجلس، وغير مرة اكدنا ان المجلس باق ان النواب لا يتركوا طريقا يهدف الى خدمة الشعب الا وسلكوه».

وشدد العازمي على ان الاستجواب الذي قدمه الى وزيرة الشؤون ذكرى الرشيدي قائم سواء كانت ضمن التشكيل الحكومي الجديد او رحلت موضحا انه لم يكن يستهدف الوزيرة ذكرى لشخصها وانما الاستجواب جاء لاصلاح الخلل الذي وثقناه في وزارة الشؤون.

وذكر العازمي: ان هناك وزراء لم يكونوا متعاونين مع النواب لدرجة انهم تجاهلوا الرد على اسئلة الوزراء، هم يجب استبعادهم، وان لم يتم اصلاح الخلل، فكل وزير معرض للمساءلة السياسية.

من جانبه، اشاد النائب ماضي الهاجري بحكم المحكمة الدستورية باستمرار المجلس مؤكدا في الوقت نفسه ان الحكم لو صدر بعكس ذلك كما سنقبله بصدر رحب.

وقال الهاجري: في تصريح صحافي له ان تشكيل الحكومة يجب ان يكون على قدر المسؤولية ووفق المعطيات والكفاءة وعدم المحسوبية لان البلد ينتظر الانجاز والعمل.

وبارك الهاجري للنواب دشتي والفضل على فوزهما بعضوية مجلس الامة كما اشاد بالنائبان المبطلان اسامة الطاحوس ومعصومة المبارك، على عملهما خلال عضويتهما في المجلس قائلا لهما: «كفيتو ووفيتوا».

وفيما يلي اهم الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية في الطعون الانتخابية..انتخابات مجلس الأمة (27 يناير 1975)

– حكمت المحكمة الدستورية في جلستها بتاريخ 1976/1/12 في الطلب المقدم من هيف سعد الحجرف بابطال الانتخابات واعادة فرز الأصوات عن الدائرة الثالثة (الجهراء – الصليبخات – الدوحة – أمغرة) برفض الدفوع المبداة من المطعون ضده وبقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه.

انتخابات مجلس الأمة (23 فبراير 1981)

– حكمت المحكمة الدستورية في جلستها بتاريخ 1981/6/30 في طلب الطعن المقدم من عبد العزيز فهد المساعيد في صحة نتائج انتخابات الدائرة الانتخابية التاسعة (الروضة) برفض الدفع بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة وفي الموضوع برفضة.

انتخابات مجلس الأمة (5 اكتوبر 1992)

– حكمت المحكمة الدستورية في جلستها بتاريخ 1992/12/19 في – الطعن المقدم من عبدالسلام العصيمي في صحة انتخابات الدائرة الرابعة عشرة (ابرق خيطان – خيطان الجديدة) بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول وبقبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون ضده الثاني (حمود الجبري) وفي الموضوع ببطلان انتخابه وباعادة الانتخابات بينه وبين الطاعن في الدائرة 14.

– كما حكمت المحكمة في نفس الجلسة في الطعن المقدم من مسلم البراك بصحة انتخابات الدائرة 16 (العمرية – الرابية – الاندلس – الرقعي) بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بابطال انتخاب المطعون ضده (مبارك الخرينج) واعادة الانتخاب فيما بينه وبين الطاعن في الدائرة الانتخابية ال16.

انتخابات مجلس الأمة (7 اكتوبر 1996)

– حكمت المحكمة في جلستها بتاريخ 1996/12/28 في الطعن المقدم من علي البغلي في صحة انتخابات الدائرة الرابعة (الدعية –الشعب – فيلكا) برفض الدفع المبدى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن وبقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه.

– وفي جلسة 1997/1/11 حكمت المحكمة في الطعن المقدم من سعدون حماد العتيبي بصحة انتخابات الدائرة ال21 (الاحمدي) بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ببطلان كامل النتيجة المعلنة في الدائرة الانتخابية لثبوت تصويت 189 ناخبا لا يتوافر فيهم شرط الموطن الانتخابي إضافة الى 8 عسكريين.

انتخابات مجلس الأمة (3 يوليو 1999) –

حكمت المحكمة في 1999/12/1 في الطعن المقدم من خالد سالم العدوة بصحة انتخابات الدائرة ال21 (الاحمدي) بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ببطلان انتخاب المطعون ضده سعدون حماد وباعادة الانتخابات بينه وبين الطاعن في الدائرة الانتخابية 21.

– كما حكمت المحكمة في جلستها بتاريخ 2000/1/19 في طلب سعدون حماد العتيبي التماس اعادة النظر في حكم المحكمة الدستورية رقم 99/7 برفض الاشكال والزام المستشكل مصروفاته وبعدم جواز الالتماس باعادة النظر.

انتخابات مجلس الأمة (5 يوليو 2003)

حكمت المحكمة الدستورية في جلستها المنعقدة بتاريخ 2003/12/6 بالاحكام التالية – الحكم في الطعنين رقم 5 و 14 في صحة اعلان نتيجة انتخابات الدائرة التاسعة (الروضة) برفض الدفوع المبداة بعدم قبول الطعنين وبقبولهما شكلا وفي الموضوع برفض الطعنين.

– الحكم في الطعن في صحة انتخابات الدائرة الخامسة عشرة (الفروانية – الفردوس – الرحاب) برفض الدفوع المبداة بعدم قبول الطعن وبقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه.

– الحكم في الطعن بصحة انتخابات الدائرة 18 (الصليبخات – الدوحة – غرناطة) برفض الدفوع المبداة بعدم قبول الطعن وبقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه.

– الحكم في الطعن بصحة انتخابات الدائرة الخامسة (القادسية – المنصورية) برفض الدفوع المبداة بعدم قبول الطعن وبقبوله شكلا وبعدم قبول الطعن بعدم دستورية نص المادة 27 من القانون رقم 35 /1962 بشان انتخابات أعضاء مجلس الأمة وفي الموضوع برفض الطعن.

– الحكم في الطعن بصحة انتخابات الدائرة الانتخابية الأولى (الشرق) برفض الدفوع المبداة بعدم قبول الطعن وبقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه.

– الحكم في الطعنين رقم 11 و12 بصحة انتخابات الدائرة الانتخابية ال13 (الرميثية) برفض الدفوع المبداة بعدم قبول الطعنين وبقبولهما شكلا وبعدم قبول الطعن بعدم دستورية المادة 37 من القانون رقم 35 لسنة 1962 بشان انتخابات مجلس الأمة وفي الموضوع برفض الطعنين.

– الحكم في الطعن بصحة انتخابات الدائرة الانتخابية ال22 (الرقة وهدية) برفض الدفوع المبداة بعدم قبول الطعن وبقبولة شكلا وفي الموضوع برفضه.

– الحكم في الطعن بصحة انتخابات الدائرة الانتخابية ال16 (العمرية – الرابية – الاندلس – الرقعي) برفض الدفوع المبداة بعدم قبول الطعن وبقبوله شكلا وفي الموضوع برفض الطعن

انتخابات مجلس الأمة (29 يونيو 2006)

حكمت المحكمة الدستورية في جلستها المنعقدة بتاريخ 2007/1/22 بالأحكام التالية:

– الحكم في الطعن المقدم من محمد العبد الجادر ببطلان انتخابات الدائرة الانتخابية السادسة (الفيحاء) بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا.

– الحكم في الطعن المقدم من باسل سعد الراشد ببطلان انتخابات الدائرة الانتخابية العاشرة (العديلية) بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا.

– الحكم في الطعن في صحة انتخابات الدائرة الانتخابية التاسعة (الروضة) وقد حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا.

– الحكم في الطعن المقدم من عماد الرميثان الصليلي في صحة انتخابات الدائرة الانتخابية ال20 (الجهراء القديمة) بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا.

انتخابات مجلس الأمة (17 مايو 2008)

حكمت المحكمة الدستورية في جلستها المنعقدة بتاريخ 2008/7/16 بالأحكام التالية:

– الحكم في الطعن المقدم من محمد سالم الجويهل في صحة انتخابات الدائرة الانتخابية الثالثة برفض الطعن.

– الحكم في الطعن المقدم من عباس عبدالله اسماعيل مراد في صحة انتخابات الدائرة الرابعة برفض الطعن.

■ سيسجل التاريخ الإنجاز للمجلس ومن يحاول وضع العصا في الدولاب نقول له: اتق الله في الكويت

– الحكم في الطعن المقدم من ناجي عبدالله العبد الهادي في صحة انتخابات الدائرة الانتخابية الثالثة برفض الطعن.

– الحكم في الطعن المقدم من عبدالله علي محمد شمساد في صحة انتخابات الدائرة الانتخابية الثالثة برفض الطعن.

– الحكم في الطعن المقدم من حسن عبدالله جوهر في صحة انتخابات الدائرة الانتخابية الأولى واعادة تجميع الأصوات في الانتخابات بعدم قبول الطعن.

– الحكم في الطعن المقدم من عدنان سيد عبدالصمد في صحة انتخابات الدائرة الانتخابية الأولى واعادة جميع الأصوات في الانتخابات بعدم قبول الطعن.

– الحكم في الطعن المقدم من أحمد حاجي لاري في صحة انتخابات الدائرة الانتخابية الأولى بعدم قبول الطعن.

– الحكم في الطعن المقدم من عبد الله أحمد الغنام في صحة جميع الانتخابات التي تمت في 2008/5/17 لعدم التزام كثير من النساء بالضوابط الشرعية بعدم قبول الطعن.

كما حكمت المحكمة الدستورية في جلستها المنعقدة بتاريخ 2008/9/17 بالأحكام التالية: